

فقال ابو حنيفة الحجر عليه بالمل وقال اجابزه
 واختلفا قال محمد يصير محجورا بنفس السفه
 وقال ابو يوسف لا يصير محجورا الا بحجر القاضي
 قال في المحيط وقالوا جميعا لا يسلم اليه ماله
 ما لم يرضه الرشيد انتهى لكن ابا اسحق الرشيد
 عند ابي حنيفة ببلوغه خمس وعشرين فاذا
 بلغها دفع اليه ماله ولو كان سفيها وعند
 لا يدفع اليه ابراما لم يرض منه الرشيد وقال
 القاضي حان الي اخره من بلغ ولو يعلم من حاله
 لا يتزوج بسفه ولا رشدا كما هو في صورة هـ
 السؤال اذ ادفع الوصي اليه ماله فظهر مفسدا
 لا يرض الوصي كما يشير اليه تليل القاضي حان
 ولانه قد زال الحجر عنه بالبلوغ كما تقدم من عبارة
 البدايع ولم يظهر منه سفه ان الرفيع لانه
 بالسفه لا يصير محجورا عند ابي يوسف الا
 بحجر القاضي كما قدمنا في الرابع من الوصي ان لا
 يرفع اليه المال الا بعد الاختار **هـ** اخر خطه

رحمه الله

رحمه الله وعبارة قاضي خان **القسم الثاني**

من مسائل الحجر سؤال في امرأة سكت رجلا

من حاكم شرطه بغير حق وعزمته ما لا شر
 انها تزفيت ثم ان الرجل طلب الورثة من
 الشرع وادعى عليهم وبعض الورثة مسافرون
 واقام عند القاضي البينة وثبت عنده ذلك
 ووجد للمتوفية بساتين فامر القاضي الورثة
 بان يبيعوا شيئا من ذلك ويقضوا ما استحق
 على والرتهم فابوا عن البيع وقالوا انه كان
 ذلك محمدك فصرف كيف شئت فامر القاضي
 باجهار من رجلين من اهل الجيرة للتمين ف
 فتمنا شيئا من ذلك وشهد اعدا القاضي المذكور
 بالقيمة وثبت عنده القيمة ثم ان القاضي هـ
 مكة المدعى من البساتين بغير ما ادعى به
 فهل له ان يبيع من القاضي فبيع ام لا وهل يشرى
 على الورثة المسافرين ام لا **جوابه لسندك**
الح رحمه الله تعالى نعم التملك الصادر من القاضي

ثبت

وقال لا يبيع وعليه التمسك هـ
 قال في الاختار وشيخه ولا يبيع العذر في
 القار لان حجر عليه وهو بخلافه تراوت